

المراجع

- 1- voir à ce sujet: guy carcassone "penser la loi" in RDP juin 2007.
- 2- ibid.
- 3-Monory Rene: ne plus légiférer à crédit, insite du SEHAT.FR.
- 4-Catherine bergeal: rédiger un texte normatif: loi, décret, arrêté, circulaire. Berger - levrault -2004-5eme ed-paris-p18.
- 5-ibid -p19.
- 6-ibid.p19-21 -qui cite les auteurs suivants:
- A-savatiere: l'inflation législative et l'indigestion du corps social. in.chronique Dalloz.-1977.
- B-J.P henry: vers la fin de l'état de droit Un. RDP-1977.
- C -Carbonnier: l'inflation des lois. in: essai sur les loi-1979
- D -J. chevalier: les enjeux de la dereglementation. in RDP :1987
- E-l'insoutenable application de la loi. rapport parlementaire -1995(France).
- F-J.Mpontier:à quoi servent les lois? in chronique Dalloz.2000.n°4 p57.
- 7-P. Deumia: la publication de la loi et le mythe de la connaissance L.P.A-200-ibid.
- 8- voir sur l'initiative européenne. "mieux légiférer" les sites suivants: - euractive .com/fr. - eur-lex.com/fr.
- 9-voir à ce sujet:
- les sites Internet -ci - dessus.
- Catherine Bergeal-op.cit p23.
- Jaques Fournier: le travail gouvernemental. presse de la fondation nationale des sciences politiques - Dalloz paris-1987- p 259.
- 10- انظر حصيلة نشاطات مجلس الأمة 2004 جانفي 2007 إصدار مجلس الأمة الجزائر .
- 11- voir a ce sujet: Benoit frydman: stratégie de responsabilisation des entreprises à l'ère de la mondialisation. In:responsabilité des entreprises et corégulation - (ouvrage collectif) dirigé par Thomas Berns. Bruylant - Bruxelles 2007 Belgique. -Marie Brac: Code de bonne conduite: quand les sociétés jouent à l'apprenti législateur. Voir le site. (colloque : le droit mou une concurrence faite à la loi ? u. paris nantes 03/12/04.

غير ذلك من السلبيات التي تزداد حدة عندما يعدل قانون معين يتعلق بموضوع محدد عن طريق قانون آخر لا علاقة له بذلك الموضوع، مثل إستعمال قانون المالية السنوي لتعديل قانون التوثيق مثلا.

غير أن هناك أسباب جديدة تنسب في عدم الإستقرار التشريعي، سببها التطور المتسارع في المجال الإقتصادي والتجاري والتكنولوجي المتأتي من الخارج بفعل العولمة والمؤسسات أو الشركات الأجنبية.

— فالعولمة ترفع من قوة المؤسسات وتضعف من قدرات الدولة في مواجهتها في نفس الوقت.

فإذا كان هدف المؤسسات هو تحقيق الأرباح، فإن نشاطها تترتب عنه انعكاسات كثيرة جدا على سلطات الدولة نفسها ومسؤولياتها تجاه العمال، تجاه البيئة، تجاه حقوق الانسان الى درجة التساؤل عما إذا كانت الدولة قادرة على التحكم في كل ذلك بالوسائل القانونية التقليدية.

لقد تجلى أن البرلمان أو طرق التشريع التقليدية عاجزة على التحكم في هذه الظاهرة ويصعب إنتاج أو صناعة قانون يساير هذا التطور المتسارع الذي يتحكم فيه عوامل جديدة أخرى مثل القوانين الداخلية. لأن أغلب المؤسسات والشركات مزودة بقوانين داخلية للسلوك قد تسمى Code de conduite ou code de déontologie etc...

— هذه القوانين تتضمن قواعد ومبادئ كيفية تسيير شؤونها ونشاطها.

وهي تعبر عن ظاهرة تزداد انتشارا ليس فقط داخل كل دولة، ولكن على المستوى الدولي والجهوي وهذا راجع إلى عولمة التجارة والتكنولوجيا وهي قوانين قد تشكل غالبا طريقة للتهرب من القوانين الوطنية وطريقة لسد فراغات التشريع وعجز المشرع على مواكبة التطور.

— هذه القوانين تسيير فروع الشركات أينما كانت في العالم أحيانا وتلزم المتعاملين معها من مزودين وزبائن وعملاء باطنيين إلخ... وهي تعالج كثير من المواضيع: حقوق الإنسان، الملكية، الحياة الخاصة، المساواة، الأمن، البيئة إلخ...

فالعولمة ضاعفت من قوة الشركات المتعددة الجنسيات في إختيار البلدان التي تساعدتها أكثر من غيرها لتحقيق مصالحها، يجعل الدول خاصة النامية تتنافس من أجل إصدار تشريعات متساهلة لإغراء الشركات وجلب إستثماراتها إليها (وهذا على حساب مصالح كثيرة إجتماعية بالخصوص) وغالبا ما تكون هذه التشريعات متسرعة وأحيانا متضاربة ومتناقضة (أو غير منسجمة مع باقي التشريعات الأخرى) وبذلك لم يعد النظام التشريعي في الدولة هو الذي يتحكم فيما يتعين أن تكون عليه الأمور، بل أصبح السوق هو الذي يتحكم في النظام التشريعي وفي نوعية التشريعات بحيث أصبحت الدول تتنافس من أجل تقديم تشريعات حسب الطلب للشركات من أجل أن تستثمر فيها حتى لا تذهب إلى بلدان أخرى .

إن سياسة الأجور والرواتب التي تدفعها الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان النامية مختلفة عن سياسة الدولة، وهنا فإنها تتسبب في إحداث إنكسار إجتماعي بين المواطنين في نفس الدولة وهذا بقصد جلب أحسن الإطار إليها، وبالتالي نجد أن التشريعات المتعلقة بعلاقات العمل والأجور وغيرها تدخل في حالة تضارب وإختلال بحيث تؤدي إلى المطالب المتزايدة برفع الأجور وبالتالي إختلال الإستقرار في الدولة، مع عجز المشرع أو السلطة الحاكمة على التحكم في ذلك.

وعلى العموم فإن المشرع متخلف في بعض المجالات منها أساسا التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال والتي تنظمها الشركات العالمية بعقود وأنظمة داخلية وصيغ تجارية قد لا يغطيها التشريع.